



مَجْلَّةُ تَرَاثِ سَامِرَاءَ



تَرَاثِ سَامِرَاءَ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ تُعْنَى بِدِرَاسَةِ
تَرَاثِ سَامِرَاءِ الْمَشْرِفَةِ

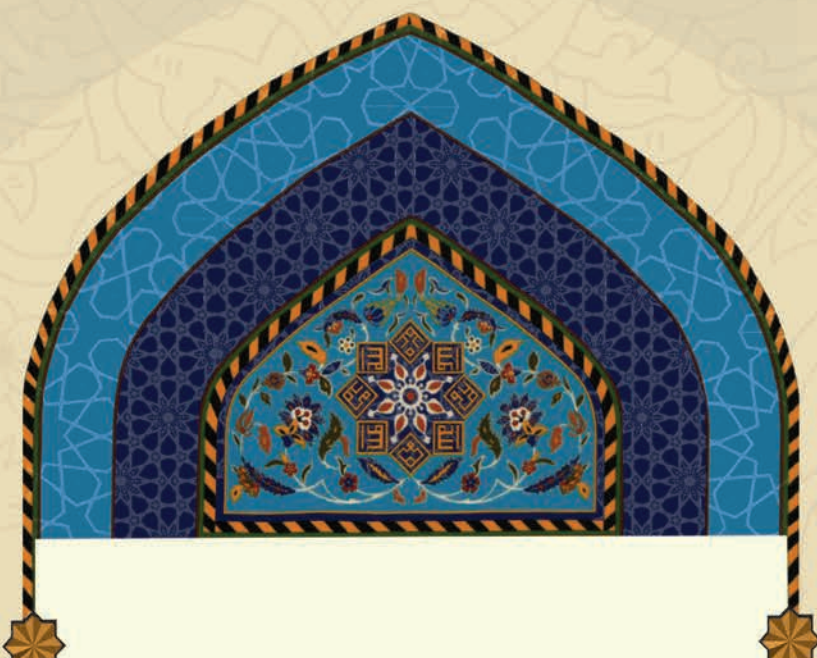
تصدر عن

الْعَتَبَةُ الْعَسْكَرِيَّةُ بِإِذْنِ الْبَقَاةِ

مَرْكَزُ تَرَاثِ سَامِرَاءَ

العدد الأول - السنة الأولى

(٢٠٢٠م - ١٤٤١هـ)



مختارات من سامراء في وثائق الإرشيف العثماني

Selections from Samarra in Ottoman Archive

Documents

أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري

جامعة القادسية

كلية التربية

قسم التاريخ

Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Almansouri

University of Qadisiyah

Faculty of Education

Department of History

مختارات من سامراء في وثائق الإرشيف العثماني

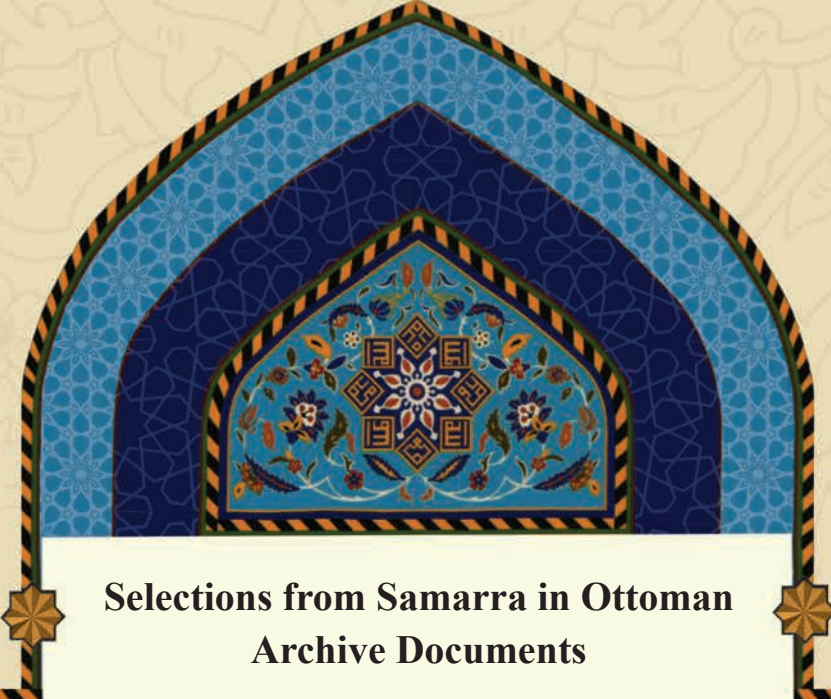
الملخص:

يتناول هذا البحث المعنون بـ (مختارات من سامراء في الوثائق العثمانية) ترجمة ودراسة لعشر وثائق عثمانية محفوظة في الإرشيف العثماني في إسطنبول، عالجت الأوضاع الإدارية في قضاء سامراء خلال العهد العثماني الأخير، فهي قد تناولت موضوع تعيين ونقل القائم مقام في قضاء سامراء بين عامي ١٨٨٧-١٩١٥ م.

أن عملية تعيين القائم مقام في أي قضاء من الاقضية التابعة للولايات العثمانية كانت تمر بعدد من الإجراءات الإدارية بدءاً من التقرير الذي ترفعه لجنة المأمورين (الموظفين) المدنيين المرتبطة بوزارة الداخلية العثمانية في إسطنبول إلى وزير الداخلية، وهذا التقرير يحتوي على السيرة الوظيفية للقائم مقام الذي يراد تعيينه للاطلاع عليها، ووزير الداخلية بدوره يرفع مذكرة إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) للاطلاع والموافقة عليها، ثم يرسل الصدر الأعظم تقرير لجنة المأمورين المدنية، ومذكرة وزير الداخلية إلى السلطان العثماني لغرض المصادقة على التعيين وإصدار الإرادة السنية السلطانية.

الكلمات المفتاحية:

سامراء، ارشيف عثماني، وثائق، إدارة.



Selections from Samarra in Ottoman Archive Documents

Abstract:

This study presents selections of Samarra in the Documents of the Ottoman Archives and deals with the translation and study of ten Ottoman documents saving for Samarra city during the last Ottoman period. These documents are kept in the Ottoman archives in Istanbul between 1887 and 1915.

The documents have indicated that the process of appointment of the mayer in the city which required a series of procedures starting with the committee of civilian affiliated to Ministry of the Interior in Istanbul. This committee submitted a report containing the career biography of the deputy who will be appointed to the Minister of Interior. There was a memorandum going to the Prime Minister for the approval and issuing, and then sent report to the Prime Minister of the Commission of civil employers, and the memorandum of the Minister of the Interior to the Ottoman Sultan for the purpose of approval of the appointment and the issuing of the decision for this position.

key words:

Samarra, Ottoman archive, Documents, Administration.

تقديم:

للوّائق العثمانية أهمية كبيرة جداً عند الباحثين والمؤرخين؛ لأنها تعد المصدر الأساس في فهم الأحداث التاريخية المختلفة، فهي المصدر الأصل والأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء، وهي المادة الخام التي ينسج منها ما يكتبونه، ولما كان العراق خاضعاً طوال أربعة قرون للحكم العثماني فإن تاريخه لا يفهم إلا بعد الاطلاع على هذه الوثائق التي ترجع إلى تلك الحقبة الزمنية، وهذه الوثائق متنوعة فهي تعالج الأوضاع العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والدينية...

وبما أن سامراء^(١) خلال العهد العثماني - ولاسيما المتأخر منه - كانت قضاءً تابعاً للواء

(١) سامراء: قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م. أما حدود القضاء الإدارية فهي من الشمال تحده ولاية الموصل، ومن الشرق قضاء خراسان، ومن الجنوب قضائي الكاظمية والدليم، ومن الغرب قضاء الدليم أيضاً وبادية الجزيرة. بلغت مساحة قضاء سامراء في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١١٠٠٠) كم^٢. إن أصل تسمية سامراء ورد من اسم موضع قديم يرجع زمنه إلى البابليين والآشوريين، وإن اسم (سُر مَن رَأَى) شاع أيام العباسيين، وقد تحول اسم المدينة من سوميرا - سوميره - سورمير، ثم سومرا، إلى سامرا، وأخيراً سامراء. بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (٦٩١٧) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٩٤٤٣) نسمة، وقد صُنفت الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (٣). للمزيد من التفصيل ينظر: سامراء في السالنامات العثمانية دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩ - ١٩١٧م.

وولاية بغداد، فقد وجدت الكثير من الوثائق الخاصة بها في الأرشيف العثماني، ومن هذه الوثائق ما يتعلق بالجهاز الإداري الذي يقف على رأسه القائم مقام، وهو أكبر موظف إداري في هرم هذا الجهاز، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في إسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو متصرف اللواء، وتحدد مسؤولياته في الأمور المدنية والمالية والأمنية ودوائرها في القضاء، وتنفيذ جميع أوامر الدولة التي ترد إليه من اللواء، وتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم القضاء في حدود الصلاحيات الممنوحة له، والاستئذان من متصرف اللواء في تنفيذ ما يقع منها خارج حدود صلاحياته^(٢).

ومن أعماله الأخر ترشيح مدراء النواحي التابعة لقضائه، وترؤس مجلس إدارة القضاء، وتحديد مواعيد انعقاد مجالس إدارة النواحي بعد أخذ الإذن من متصرف اللواء، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس بعد مناقشتها في مجلس إدارة القضاء، وطلب الموافقة على تنفيذها من متصرفية اللواء حينما يحتاج إجراؤها إلى قوة تفوق قوة القائم مقام، وتفتيش الدوائر الحكومية في نواحي القضاء^(٣).

وفي أواخر العهد العثماني منح القائم مقامون صلاحية تعيين بعض صغار الموظفين الذين يأتون بعد رؤساء ومأموري دوائر ومأموريات

(٢) الدستور، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.



القضاء، وكذلك في مركز القضاء والنواحي التابعة له وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الولايات الصادر عام ١٩١٣^(١).

وكان مقر إدارة القوائم مقام يقع في مركز القضاء ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى بـ(السراي)، وأن راتب القوائم مقام قد حُدد أيضاً حسب الصنف أو الدرجة الإدارية للقضاء، ففي مطلع القرن العشرين بلغ (٢٥٠٠) قرش^(٢) لقائممقامي أفضية الصنف أو الدرجة الأولى، و(١٧٥٠) قرشاً لقائممقامي أفضية الدرجة الثانية، و(١٢٥٠) لقائممقامي الدرجة الثالثة^(٣). وفي أواخر عام ١٩١٥م كان راتب قائممقام الصنف الأول (٣٠٠٠) قرش، والصنف الثاني (٢٢٥٠)

(١) تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

(٢) القرش: عملة نقدية فضية أخذها العثمانيون عن الأوربيين، وقد ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)، وقد أخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجياً حتى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقل من نصف درهم. أما بالنسبة إلى معادلتها بالبارة، أو الأقجة فإن القرش كان يساوي (٤٠) بارة، أو (١٢٠) أقجة. ومن الجدير بالذكر أن القرش كان يضرب في بغداد منذ عام ١٨١٤م. ينظر: باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص ٢٩٣ - ٢٩٥، ٣٠٥؛ العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج ٣، ص ١٠٤٢.

(٤) تقويم وقايع، العدد ٢٣٧٣، سكرنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ ر.م.



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / وزارة الداخلية - قلم الكتابة.
- العدد: ٥١٨ / ٢٤.
- تاريخ الوثيقة: ١٤ كانون الثاني ١٣٠٢ ر.م.
- ٢ جمادى الأولى ١٣٠٤ هـ.
- ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٧ م.
- عنوان الوثيقة: تعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى بخصوص تعيين قائممقام جديد لقضاء سامراء وهو (عباس أفندي) الذي يشغل وظيفة قائممقام قضاء عنة^(٢)، أما قضاء عنة فُعين له قائممقام قضاء خانقين^(٣) ألا وهو (عبده أفندي)، وتعيين القائم مقام الأسبق لقضاء القرنة (رشيد أفندي) قائممقاماً على قضاء خانقين، وفقاً لما جاء بمضبطة ولاية بغداد، ومذكرة لجنة انتخاب المأمورين المدنيين التي أرفقت معها السير الذاتية للقائمقامين أعلاه.

(١) BOA، DH. MKT، 1395 / 63.

(٢) عنه (عانة): قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. استحدثت إدارياً في عام ١٨٦٩م بدرجة قضاء يرتبط بلواء الدليم ضمن ولاية بغداد. وفي أواخر عام ١٨٧٠م ارتبط القضاء بلواء بغداد بعد إنزال درجة لواء الدليم الإدارية إلى قضاء. فك ارتباط القضاء عن ولاية بغداد في عام ١٩١٤م والحق القضاء بمتصرفية دير الزور. يجد القضاء من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية الموصل وبادية الجزيرة، ومن الجنوب الشرقي قضاء الدليم، ومن الجنوب بادية الشام، ومن الغرب متصرفية دير الزور. بلغت مساحة قضاء عنة في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١٥٠٠٠) كم^٢. بلغ عدد القرى الملحقة بالقضاء في عام ١٩١١م (٨) قرية. ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير، ص ٣٠٩.

(٣) خانقين: قضاء يرتبط بلواء وولاية بغداد. تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م. تحد القضاء من جهة الشمال ولاية الموصل، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب قضاء مندلي، ومن الغرب قضاء خراسان. هناك عدة آراء في التسمية منها أن أصل تسمية خانقين من (خانقون) بكسر النون، هو طسوج من طساسيج جلولا، وقد جاءت التسمية من سجن النعمان بن المنذر بها وخنقه فيها، وقيل إنها من (خان وقين)، والخان هو مكان والقين التجمع، وبهذا فهي تعني مكان التجمع. ينظر: المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ - ١٣٣٦ هـ / ١٨٦٤ - ١٩١٨ م)، ص ٨٩.



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: وزارة الداخلية / قلم الكتابة.
- العدد: ٥٣٤ / ١٩.
- التاريخ: ٢٩ كانون الأول ١٣٠٣ ر.م.
٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٥ هـ.
١٠ كانون الثاني ١٨٨٨ م.

- عنوان الوثيقة: تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامراء في قضاء الدليم.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلتها وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الموافقة على عزل قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد، ومنهم قائممقام قضاء الدليم^(٢) (رفعت بك)، وتعيين قائممقامين جدد بدلاً عنهم، فتم تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامراء (بكر زهدي) قائممقاماً لقضاء الدليم بالصنف الثالث، وفقاً لمذكرة لجنة انتخاب المأمورين التي أرفقت معها السير الذاتية للذوات أعلاه.

BOA, DH. MKT, 1476 / 26. (١)

(٢) الدليم: قضاء يتبع لواء وولاية بغداد. استحدث إدارياً في عام ١٨٦٩م بدرجة لواء يرتبط بولاية بغداد، وفي أواخر عام ١٨٧٠م خفضت درجته الإدارية إلى قضاء مرتبط بلواء بغداد، وحينما تم احتلال بغداد من قبل القوات البريطانية في آذار ١٩١٧م، ألحق القضاء إدارياً بمتصرفية دير الزور. تحد القضاء من جهة الشمال ولاية الموصل وبادية الجزيرة، ومن الشرق قضاء الكاظمية وسامراء، ومن الجنوب لواء كربلاء وبادية الشام، ومن الغرب قضاء عنه وبادية الشام. سمي بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة الدليم التي تقطن في تلك الأراضي. بلغت مساحة قضاء الدليم في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر للميلاد (١٠٠٠٠) كم^٢. صنف الدرجة الإدارية للقضاء في عام ١٩٠٧م بالصنف (١). بلغ تقدير عدد سكان القضاء في عام ١٨٩١م حوالي (١٨٩٨) نسمة، وفي عام ١٩٠٧م حوالي (٩٦٣٥) نسمة. بلغ عدد القرى الملحقة بالقضاء في عام ١٩١١م (٤) قرية. ينظر: المنصوري، المعجم الكبير، ص ٢٣٣.



- تصنيف الوثيقة: إرادة داخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / دائرة الأمور الداخلية - قلم الكتابة.
- العدد: ١٥٤٢.
- التاريخ: ٢٩ كانون الأول ١٣٠٣ ر.م.
٢٦ ربيع الآخر ١٣٠٥ هـ.
١٠ كانون الثاني ١٨٨٨ م.

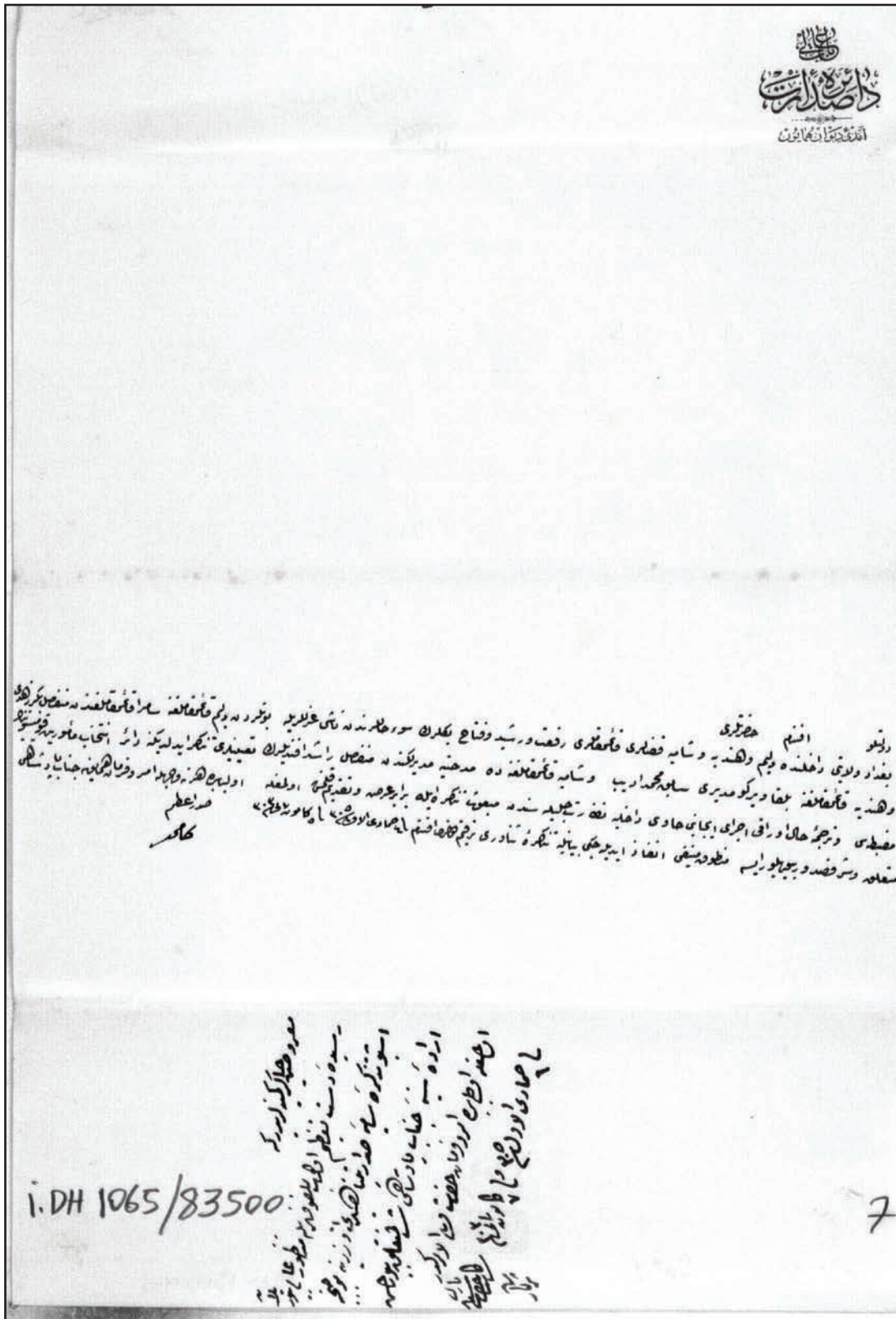
- عنوان الوثيقة: تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامراء في قضاء الدليم.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الموافقة على عزل قائممقامي بعض الأقضية ومنهم قائممقام قضاء الدليم، إذ تم عزل قائممقام قضاء الدليم (رفعت بك)، وتعيين قائممقام جديد بدلاً عنه ألا وهو القائم مقام السابق لقضاء سامراء (بكر زهدي) إذ تم تعيينه قائممقاماً وبالصنف الثالث، وقد تم إرفاق السير الذاتية للذوات أعلاه. والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع

وزير الداخلية



- تصنيف الوثيقة: إرادة داخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / دائرة الصدارة - أمدي ديوان همايون.
- العدد: -.
- التاريخ: ٥ كانون الثاني ١٣٠٣ ر.م.
٤ جمادى الأولى ١٣٠٥ هـ.
- ١٧ كانون الثاني ١٨٨٨ م.
- عنوان الوثيقة: تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامراء في قضاء الدليم.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلت من الصدارة العظمى إلى ديوان السلطان العثماني لغرض الحصول على موافقته بعزل قائممقامي بعض الأفضية ومنهم قائممقام قضاء الدليم (رفعت بك)، وتعيين قائممقامين جدد بدلاً عنهم فتم تعيين القائم مقام السابق لقضاء سامراء (بكر زهدي) قائممقاماً لقضاء الدليم بالصنف الثالث، وفقاً لمضبطة لجنة انتخاب المأمورين ومذكرة وزارة الداخلية. وقد ذيلت الوثيقة بموافقة السلطان العثماني وصدور الإرادة السنية السلطانية بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٠٥ هـ / ٧ كانون الثاني ١٣٠٣ ر.م.



٢٤٤



العدد: الأول
السنّة: الأولى
٢٠٢٠ هـ / ١٤٤١

أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / وزارة الداخلية - قلم الكتابة.
- العدد: ٢٧ / ٤٩.
- تاريخ الوثيقة: ٣ نيسان ١٣٠٥ ر.م.
- ١٤ شعبان ١٣٠٦ هـ.
- ١٥ نيسان ١٨٨٩ م.

- عنوان الوثيقة: تعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى بخصوص تعيين قائممقام جديد لقضاء سامراء بعد نقل قائممقام القضاء (عباس أفندي) إلى قضاء عنة، الذي أعفي قائممقامه (حافظ أفندي) عن إدارته، وقد تم تعيين (عبد الله بك) قائممقاماً بالوكالة لقضاء سامراء وقد أجري له امتحان لبيان كفاءته وأهليته لهذا المنصب لغرض التصديق على تعيينه بالأصالة في القضاء، وفقاً لمضبطة مجلس إدارة ولاية بغداد، ومذكرة لجنة انتخاب المأمورين التي أرفقت معها السيرة الذاتية للقائمقام.

وثيقة رقم (٦)

٢٤٧



العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

مختارات من سامراء في وثائق الإرشيف العثماني

- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / وزارة الداخلية - قلم الكتابة.
- العدد: ٢٧ / ٤٩.
- تاريخ الوثيقة: ٢٩ نيسان ١٣٠٥ ر.م.
١١ رمضان ١٣٠٦ هـ.
١١ أيار ١٨٨٩ م.

- عنوان الوثيقة: تعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى ولاية بغداد كي تعلمها بصدور الإرادة السنية السلطانية بتاريخ ٢٩ شعبان ١٣٠٦ هـ بالموافقة على تعيين (عباس أفندي) قائممقاماً لقضاء عنة، و(عبد الله بك) قائممقاماً لقضاء سامراء.



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / وزارة الداخلية - قلم الموظفين.
- العدد: ٦١٥.
- التاريخ: ٢٨ مارت ١٣٢٢ ر.م.
١٦ صفر ١٣٢٤ هـ.
١٠ نيسان ١٩٠٦ م

- عنوان الوثيقة: نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة مرسلة من قلم الموظفين في وزارة الداخلية إلى وزير الداخلية، أشارت الوثيقة إلى عدد من قائممقامي بعض الأفضية في ولاية بغداد وهي كل من: قضاء الحلة، والنجف، وخراسان، وخانقين، والساوة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وسامراء، وبعض الإجراءات التي اتخذت بحق بعضهم. وانتهت الوثيقة إلى أنه بعد التدقيق في الملفات أو السير الذاتية للقائمقامين ولا سيما ما يتعلق بالصنف الإداري للقضاء، وبناءً على المصلحة قد تقرر نقل عدد من القائم مقامين كان من بينهم قائممقام قضاء سامراء (رضا بك) إلى قضاء الكاظمية، ونقل قائممقام قضاء بدرة (توفيق أفندي) إلى قضاء سامراء، ووفقاً لإشعار ولاية بغداد في شهر مارت ١٣٢٢ ر.م. فقد تعذر نقل قائممقام قضاء سامراء (رضا بك) إلى قضاء الكاظمية، وتقرر نقل قائممقام قضاء آب (أمين بك) إلى قضاء الكاظمية، أما الراتب الشهري لقائمقام قضاء سامراء فكان بالصنف الثالث، قدره (٢٢٥٠) قرشاً، والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع

مدير قلم الموظفين



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: وزارة الداخلية - قلم الكتابة.
- العدد: ٢٨ / ٩١.
- التاريخ: ٩ نيسان ١٣٢٢ ر.م.
٢٨ صفر ١٣٢٤ هـ.
٢٢ نيسان ١٩٠٦ م

- عنوان الوثيقة: نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة مرسلة من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى لغرض الحصول على موافقتها بشأن نقل وتعيين عدد من قائممقامي بعض الأقضية في ولاية بغداد وهي كل من^(٢): الحلة، والنجف الأشرف، وخراسان، وخانقين، والساوة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وسامراء، فقد تقرر نقل (توفيق أفندي) إلى قضاء سامراء، ونقل (راسم أفندي) إلى قضاء بدرة، ونقل (يعقوب أفندي) إلى قضاء الساوة، وتعيين (أمين بك) في قضاء الكاظمية، وبراتب شهري لكل قائممقام قدره (٢٢٥٠) قرشاً، والأمر لحضرة ولي الأمر.

(١) BOA، DH. MKT ،1072، 61، 1.

(٢) يرتبط كل من قضائي الحلة والساوة إدارياً بلواء الديوانية ضمن ولاية بغداد، وقضاء النجف الأشرف ضمن لواء كربلاء في ولاية بغداد، وخراسان وخانقين والكاظمية والجزيرة وبدرة بلواء بغداد. للمزيد من التفصيل ينظر: المنصوري، المعجم الكبير، ص ٥١٥.



- تصنيف الوثيقة: أوراق وزارة الداخلية^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / لجنة الموظفين المدنية.
- العدد: ٢١.
- التاريخ: ١٧ نيسان ١٣٢٢ ر. م.
- ٦ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ.
- ٣٠ نيسان ١٩٠٦ م

- عنوان الوثيقة: نقل وتعيين قائممقام لقضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي مذكرة مرسلة من لجنة الموظفين المدنية إلى وزارة الداخلية بشأن نقل وتعيين عدد من قائممقامي بعض الأفضية في ولاية بغداد وهي كل من: قضاء الحلة، والنجف، وخراسان، وخانقين، والسماعة، والكاظمية، والجزيرة، وبدرة، وكويسنجق، وسامراء؛ وما يهمننا في الوثيقة هو نقل قائممقام قضاء بدرة (توفيق أفندي) إلى قضاء سامراء، بعد تدقيق أوراقه، والأمر لحضرة ولي الأمر.

توقيع

رئيس لجنة الموظفين المدنية

وثيقة رقم (١٠)

٢٥٥



العدد: الأول
السنة: الأولى
١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

مختارات من سامراء في وثائق الإشراف العثماني

- تصنيف الوثيقة: وزارة الداخلية / أوراق الشفرة^(١).
- جهة الإصدار: الباب العالي / وزارة الداخلية - مديرية المأمورين.
- العدد: ٦٢ خصوصي.
- التاريخ: ١٧ أغسطس ١٣٣١ ر.م.
١٨ شوال ١٣٣٤ هـ.
٣٠ آب ١٩١٥ م.

- عنوان الوثيقة: نقل وتعيين قائممقام قضاء سامراء.
- محتوى الوثيقة: الوثيقة هي شفرة أرسلت من وزارة الداخلية إلى ولاية بغداد جواباً عن شفرة الولاية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٣٣١ ر.م، بخصوص عزل قائممقام قضاء الحلة (رفعت بك) من وظيفته، وبموجب البرقية المؤرخة في ٩ أغسطس ١٣٣١ ر.م، فقد تم نقل وتعيين قائممقام قضاء سامراء (خالد بك) قائممقاماً لقضاء الحلة، وتعيين القائم مقام الأسبق لقضاء الحلة (راسم بك) قائممقاماً لقضاء سامراء.

توقيع

وزير الداخلية

الختامة:

إن أهم ما يمكن استنتاجه بعد القراءة الدقيقة لهذه الوثائق التالي:

١- إن طريقة تعيين القائم مقام في القضاء ليست سهلة، فهي بحاجة إلى عدد من الإجراءات، فكل قائممقام يراد تعيينه في أي قضاء، يتم ترشيحه أحياناً من لدن الولاية، وأحياناً آخر ليس من لدنها، بل من لدن لجنة المأمورين (الموظفين) المدنيين المرتبطة بوزارة الداخلية العثمانية في إسطنبول، وهذه اللجنة ترفع تقريراً يحتوي على السيرة الوظيفية للقائم مقام الذي يراد تعيينه إلى وزير الداخلية للاطلاع عليها، ووزير الداخلية يرفع مذكرة إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) للاطلاع والموافقة عليها، ثم يرسل الصدر الأعظم تقرير لجنة المأمورين المدنية، ومذكرة وزير الداخلية إلى السلطان العثماني لغرض المصادقة على التعيين وإصدار الإرادة السنية السلطانية، وبعد صدور الإرادة تقوم رئاسة الوزراء بإرسال الإرادة السنية إلى وزارة الداخلية التي ترسلها إلى الولاية لغرض تنفيذها.

٢- عدم بقاء القائم مقامين في وظائفهم في القضاء، وهذا التغيير المستمر لهؤلاء الموظفين يكمن في فلسفة الحكومة العثمانية كي لا يبقى موظف في منصبه مدة طويلة، وهذا مما يساعده في بناء علاقات تقوم على المصالح مع أهالي الأفضية.

٣- لا يتم تعيين قائممقام في القضاء ليس له خبرة إدارية، فكل القائم مقامين الذين تعينوا في قضاء سامراء كانوا موظفين إداريين عملوا في أكثر من مكان ووظيفة، وغالباً ما يتم نقل وتبادل بين قائممقامي الأفضية في الولاية الواحدة، وهذا مما يسهل على القائم مقام أداء عمله فهو على خبرة ودراية بشؤون الولاية وأحوال أهلها بحكم عمله أو وظيفته السابقة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف العثماني في إسطنبول.

1. BOA, DH, 1065 / 83500, 6.
2. BOA, DH, 1065 / 83500, 7.
3. BOA, DH. MKT, 1395 / 63.
4. BOA, DH. MKT, 1476 / 26.
5. BOA, DH. MKT, 1072, 61, 1.
6. BOA, DH. MKT, 1072, 61, 1.
7. BOA, DH. MKT, 1072, 61, 3.
8. BOA, DH. MKT, 1616, 80.
9. BOA, DH. MKT, 1671, 71.
10. BOA, DH. SFR, 55 / 319, 1.

ثانياً: الوثائق العثمانية المنشورة:

١. الدستور، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج (١)، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ).

٢. تقويم وقايع، العدد (١٤١٤)، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ / ١٥ مارت ١٣٢٩ ر.م.

٣. تقويم وقايع، العدد (٢٣٧٣)، سكرنجي سنة، ٢ صفر ١٣٣٤هـ / ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣١ ر.م.

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة:

١. العزاوي، عباس، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة،

بغداد، ١٩٥٨.

٢. المنصوري، سامي ناظم حسين، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ - ١٣٣٦هـ / ١٨٦٤ - ١٩١٨م)، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠١٨.

٣. المنصوري، سامي ناظم حسين، سامراء في السالنامات العثمانية دراسة في أوضاعها العامة ١٨٤٩ - ١٩١٧م، مركز تراث سامراء، مطبعة الكفيل، كربلاء، ط١، ٢٠١٧.

٤. باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، طرابلس، ط١، ٢٠٠٥.

٥. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).

Alshehk Muslim Mohameed Jawad Alrezaei

9- Selections from Samarra in Ottoman Archive Documents 231

Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Almansouri



Contents

<u>Titles</u>	<u>Pages</u>
1-The Quranic Effect in Imam Ali Al-Hadi's (Peace be upon him) Letter of Repentance and Authorization (dead: Hijri 254)	17
Assist.Prof. Dr. Hussain Ali Hadi Almuhana	
2- The Explorative difference of identity in the Quranic Text: Analytical reading from the Perspective of Imam Alaskari(Peace be upon him)	35
Prof. Dr. Serwan Abd Al-Zahra AL-janabi	
3- Graphic Photography in the Wisdom of Imam Ali bin Moham- med Alhadi (peace be upon him)	63
Assist.prof.Dr Felah Rezaq Jassim	
4- The Efforts of the Two Alaskariyyein Imams (Peace be upon him) in Confronting Some Intellectual Problems	85
Assist.Prof. Muhamad Himza Ibrahim	
5- Samarra in the Books of Literature and Genealogy and Dictio- naries and Countries	111
Prof. Dr. Hassan Abdul Majeed Abass Alshaar	
6- Samarra in the Writings of Arab and Foreign travelers	139
Prof. Dr. Emad Jassim Hassan Almossawi	
7- The Bibliography of Samarrai	167
Publishing of Samarra Heritage Center	
8- Samarrai Heritage of Scientist Mr Hassan alsadar Alamily Alkadhimi	201

Guidelines of Reviewers

Journal of Samarra Heritage takes notice on the accreditation of highly standards and equality in reviewing process. It is interesting in all procedures of reviewing process. Its essential interest is to make the scientific reviewer examining the manuscript very well according to his/her major. The manuscript must not be under the reviewer's self-opinion. Reviewer must mention the reliable notes on the manuscript and return to the journal within fifteen days and the reviewing process is doing according to the following limitations:

1. The title and its approach to the content.
2. Validity of methodology and its approach to the content.
3. The documentation of the references and its modern ones.
4. Literature review and the scientific value adding to knowledge field.
5. the manuscript meeting journal policy and the instructions of publication.
6. the research paper drawing from previous studies? Reviewers must be mentioned that to the editor in chief.
7. Reviewers must mention and clarify the abstract that describe the content of the manuscript. Here must be relevance between the content of the manuscript and its idea in Arabic and English.
8. the author explaining to scientific results depending on theory frameworks.
9. The process of reviewing must be run confidentially and the written notes must return to the editor in chief.
10. Reviewer's notes recommendations must be depended in acceptance publication decision.

To/

Sub/ Undertaking of Publication

NO.

Date:

Editorial board please to tell you that we get your manuscript (.....)

Please, fulfill the following undertaking statement form and return it as quickly as possible to be ready for the review. It is important to know that we consider the date of receiving this statement as the starting of reviewing procedures.

Director
Mushtaq Abdulhay Alassadi

Undertaking Statement

I am (.....) hereby sign and my manuscript title is (.....)

I undertake that:

1- A research paper is unpublished and not present to other publisher as fully or summary. The research paper must not draw from any thesis or dissertation.

2- The instructions and the morals of publication must follow as mentioning in this journal and checking the language of manuscript.

3- The researcher must follow amending manuscript according to editorial board notes supporting to report of scientific reviewer.

4- I have no permission to do in original research paper except to get the consent from the editor in chief.

5- I undertake in charge of any modification legally and morally in all content of manuscript. and I hereby undertake as follows:

1- My own thinking of research.

2- To be concede copyright, publication, distribution of hard and soft copies of journal to journal of heritage of samara or who is authorized.

Name of the first researcher:

Institution:

Email:..... No. mobile:.....

The names of participants (if there are)

Signature:

Date:

- Journal has a commitment never using of the ideas of researches by the editorial board or the reviewers.
- The researchers must guarantee to work accredited research papers for meeting professional criterion and highly morals without changing the outcomes.
- The researchers must use scientific methods to get the reality.
- The researchers must be neutral and be far of extremism of opinion and the self. She/he must be open-minded to the scientific reality.
- The researchers must be accredited systematic approaches and further evidence to prove the hypotheses and getting the outcomes.
- Reviewers must be assured that there have no plagiarism. It needs to mention to all published works.

Magazine publishing policy

The aim of the journal is to provide equal opportunities to all researchers. It is accepted the scientific research papers according to scientific and accredited contents. Journal's sight is to be a commitment to professional morals of publication which is highly interesting to researchers and reviewers with meet the aims and visions of the journal.

The following statement of morals of scientific publication of this journal has announcements and regulations particularly and morally to editor in chief, editorial board, reviewers and researchers. This is to be meeting with principles of global morals of publication committee (COPE).

- Editor in chief is doing to achieve follow up and initially review the manuscripts and the validity or the excuse for the publication before sending to reviewers.
- Editor in chief is doing with editorial board and the experts to select the suitable reviewers according to the subject of the manuscript and the major confidentially.
- Journal presents reviewers' and experts' reports for the service and supporting researchers in an artistic way, methodology and information. This is for the quality of the research process.
- There must be a commitment to prevent discrimination against enmity, sex, social race or religion excepting non commitment research methodology.

6- Manuscript must be included a list of references and bibliographies separately from the margins. Foreign references and bibliographies must add to as a list separately from Arabic ones with interesting in order of alphabet of the names books and papers in journals.

7- Tables, graphs and portraits should be printed on independent sheets and their references must be mentioned under them with the appearance of places in the body.

8- Curriculum vitae of the new author should be provided with the manuscript with mentioning to its submission to conference or scientific symposium. It needs to mention the scientific association which may sponsor or help.

9- Research must not publish previously.

10- Manuscript must be printed on A4 sheets with CD and minimum 25 pages simplified Arabic 16 font for the body and 14 for the margins with numerating order.

11- Order of research papers in journal are according to artistic procedures.

12- Manuscripts must be reviewed confidentially for the validity of their publication. They do not return either acceptance or not. Procedures of tracking as follows:

a- Journal tells the author that track running during one week from the date of submission.

b- Journal tells the authors' acceptance papers with accepting of Editorial Board that they will publish during expecting date.

c- Reviewers may examine the papers with modifications or additions before publication that they return to the authors.

d- Journal tells the author that manuscript meets with a refusal without necessary to reasons.

e- Each author is granted one journal from the number including his/her publication.

Guidelines for Authors

The Journal of Samarra Heritage is accepted research papers and accredited studies according to instructions of the scientific researches as follows:

1-Manuscripts should be followed rules and international standards of the scientific researches.

2-Manuscript must be related to the subjects of the journal in which as follows:

a- Two Askariyyein Imams (Peace be upon them) and their historical heritage, religion, jurisprudence, narrative, explanation, literature and their roles in readiness of disappearance of Imam Almahdi(Peace be upon him)

b- The history of holy Askariyyein affairs and its architectural features, consequences, its own properties and landmarks and es-corts.

c- Figures of Samarra and characters who visited the city.

d- The history of Samarra city its geography across centuries and variety of inhabitation and archeological landmarks.

e- Religious and scientific Alhouza (holy school of Shiite Muslims) and its scientists, schools and intellectual archeology.

f- Mr Alsherzi who is renovated and left traces and his archeologies, school and students in Samarra.

3-The abstract must be in Arabic and English within one page containing the full title.

4- The first page must contain the title, the name of the authors, occupation, phone number and email.

5- The margins are in the body of each page and the sources and references at the end of the research. As for the method of writing the sources and references, it is written according to the international formula known as (Chicago) and it is as follows : Surname, author name, book title, translation, volume , name of the press, place of printing, year of publication.

Arabic Check

Akeel Ali Shlal aldaraji

English Check

L. Tewfeek Muslim Haran

It is not allowed to anyone to publish or quote without reference to the journal or the authors. This considers as copyrights and one of the international standards of accredited scientific journal.

International NO. ISSN: 2617-216x

Journal Management: 07601840097|07818804441

Our website: <http://ts.askarian.iq>

Email: torath.samarra2017@gmail.com

Accredited number in the House of Books and Documents-Baghdad: 2396 - 2019

**Position Address: Center of Samarra Heritage-Alrasool
Road-Annajaf Alashraf-Iraq**

Editor in chief

Prof. Dr. Mohammad Mahmood Abood Zuain

Director

Assist. L. Mushtaq Abdulhay Alassadi

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Mohammad Musa Alqurainy- University of King Abdulaziz
-Faculty of Teachers - The modern history
- 2- Prof. Dr. Mohammad Shukair - Islamic University - Faculty Islamic
Studies of Teachers Lebanon -Jurisprudence and Islamic sciences
- 3- Prof. Dr. Hassan Khalil Reda - Lebanon University - faculty of Arts and
Humanities - Philosophy and educational sciences
- 4- Prof. Dr. Abdul Majeed Hussain Zarakat - Lebanese University - Arabic
Language and Arabic Literature
- 5- Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Al-Mansouri - University of Al-Qadisiyah
- Faculty of Education - The modern history
- 6- Prof. Dr. Adil Abbass Alnassrawi – University of Kufa - Faculty Basic
Education - Language and grammar
- 7- Prof. Dr. Surhan Chafat Salman - University of Al-Qadisiyah - Faculty of
Education - The Arabic Language
- 8- Prof. Dr. Adil Nather – University of Kerbala - Faculty Education for
Humanity Sciences - Modern linguistics
- 9- Assist. Prof. Dr. Adil Abduljabar AlShati - University of Babylon -
Faculty of Islamic Sciences - Prophetic tradition
- 10-Assist. Prof. Dr. Mohammad Hamza Alshaibani - University of Babylon
- Faculty of Quranic Studies - The Philosophy
- 11-Assist. Prof. Dr. Rajwan Faisil Almaily - University of Al-Qadisiyah -
Faculty of Archeology - Islamic antiquities



Samarra Heritage



**An Academic refereed journal of Samarra
Heritage is published twice a year interesting
in the study of Honorable Samarra Heritage**

Published by
Al-Askariyyein Holy Shrine Affairs
Center of Samarra Heritage

NO. 1 - Year 1
(H.1441-B.2020)